مذكرات التحليل
المالى في المنشأت التجارية

اعداد
أ.د. وليدناجى الحيالى

رئيس الاكاديمية العربية المفتوحة فى الدنمارك

من منشورات الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك – 2007 -

The Arab Open Academy of Denmark

Brønshøjholms alle 45, 1. - 2700 Brønshøj - Denmark
0045 46369591 , 0045 32109591 , www.ao-academy.org

w mush @JLgM mum ué alum

The Arab Open Academy of Denmark

Brohshajholms alle 45,1. - 2700 Branshej -Denmark 0045 46369591 , 0045 32109591 ,www.ao-academy.org

الإهداء

... إلى النبع الطيب كطيبة الأرض

إلى والدتي ....

المقدمــــة

يعتبر التحليل المالى المستند على الطرائق والأساليب العلمية ، أحد الوسائل التى تستخدمها المشاريع الاقتصادية فى قياس مقدرتها على المواصلة فى الحياة الانتاجية وتوسيع حجم نشاطها من خلال إيجاد التناسق بين إمكانات المشروع المادية والمالية وإستخداماتها إستخداماً أمثلاً يحقق أعلى جودة فى الانتاج بأقل جهد ونفقة ، والاستفادة من جميع المصادر التى توفر للمشروع تدفقاً مالياً يغطى النقص فى إحتياجاته للأموال ، ويعود عليه بمردود إقتصادى يسد تكلفة إستثمار هذه الأموال مع عائداً إضافياً يضاف إلى الأموال المملوكة .

ونظراً لحاجة المؤسسات والمشاريع الاقتصادية لكادر متخصص يستطيع أن يقود نشاطها المالى بكفاءة ونجاح ، دأبت جميع الجامعات والمعاهد المتخصصة فى العالم على إفراد مادة متخصصة فى التحليل المالى لطلبة كليات العلوم الاقتصادية والمالية لسد حاجة المشاريع الاقتصادية للكادر المتخصص فى هذا الجانب .

ونظراً للنقص الواضح فى المكتبة العربية للمراجع العلمية التى تغطى إحتياجات الأساتذة والطلبة فى تدريس ودراسة هذه المادة ، خصصت هذا الجهد لسد ذلك النقص .

ويودى الاشارة إلى أن إختيار تسمية هذا الكتاب بالتحليل المالى ، جاء بسبب تركيز معظم كتب التحليل « على قلتها باللغة العربية » على نتيجة نشاط الوحدة الاقتصادية التى تعبر عن جملة من الأنشطة الاقتصادية التى تمارسها خلال فترة أو فترات مالية . مما تقلل من نوعية التحليل ، لان النظرة الموضوعية والطبيعية لنتائج عمل أى مشروع يجب أن تربط الأسباب بالنتائج عبر دراسة وتحليل مكونات الأنشطة كأسباب لتحقيق النتائج المالية النهائية لحركة هذه الأنشطة . ولذلك خصصت جزءاً من الكتاب يهتم بالأنشطة التى تمارسها المشاريع التجارية كمثال لبقية المشاريع الأخرى والعوامل المؤثرة والمتأثرة بهذه الأنشطة قبل الوصول إلى نتيجة عمل المشروع وتأثيرها على المركز المالى الذى يبين وضع وإمكانات المشروع خلال فترة نشاطه الاقتصادى ، التى لا يمكن الفصل بينها عند الدراسة والتحليل الكمى المتعدد الجوانب .

ينقسم الكتاب إلى قسمين رئيسيين يبحث القسم الأول فى الأسس النظرية للتحليل المالى لجميع المشاريع الاقتصادية وبغض النظر عن طبيعة النشاط الذى تمارسه ، أما القسم الثانى فقد شمل التحليل الكمى ـ القيمى للأنشطة الاقتصادية ومدلولاتها تركيزاً على ما تمارسه المشاريع التجارية . مستخدماً الأساليب والوسائل الاقتصادية المحاسبية الرياضية ، الاحصائية وقد إنصب القسم الأخير على الجانب العملى وتطبيق الأساليب سابقة الذكر فى التحليل .

الكتاب بقسميه يتكون من ثمانية فصول شمل العديد من الأمثلة العملية المحلولة . وفى نهاية كل فصل يجد القارىء أسئلة نظرية وعملية تفيد الباحث والدارس عند إستخدام التحليل كموضوع دراسي . كما يفيد المشاريع الاقتصادية بالبحث عن حلول المشاكل التى تواجهها فى حياتها العملية عبر ما تطرحه الأسئلة من مشاكل مستقاة من الحياة العملية .

وفى الختام ، بودى أن أتقدم بجزيل شكرى إلى جميع الأخوة الزملاء الأفاضل الذين تعاونوا معى فى إظهار هذا العمل سواء كانوا أساتذة أو عاملين ، وخصوصا الاخوة الزملاء الذين يرجع لهم الفضل فى إقتراح بعض التعديلات على مسودة الكتاب .

راجياً أن أكون بعملى المتواضع هذا قد قدمت خدمة للمكتبة العربية .

د . وليد ناجى الحيالى

الباب الاول

المدخل النظرى

ويبحث فى الأسس النظرية للتحليل المالى من حيث التعريف بموضوعه واهميته وانواعه والادوات التى يستند عليها فى معالجة البيانات والمعلومات للوصول الى الغاية المرسومة لعملية التحليل ولذلك شمل هذا الباب على الفصول التالية :ـ

الفصل الاول ـ الأسس النظرية للتحليل المالى .

الفصل الثانى ـ القوائم المالية .

الفصل الثالث ـ الوسائل والاساليب الفنية للتحليل المالى .

حيث من خلال الفصول السابقة يستطيع الدارس تكوين اطار نظرى كمدخل لدراسة متعددة الجوانب لهذه المادة .

الفصل الأول

الأسس النظرية للتحليل المالي

1 ـ 1 . أهمية التحليل المالى :

يعتبر التحليل المالي أحد أشكال إدارة الأنشطة الجارية فى الوحدات الاقتصادية . إذ يوفر المراقبة الجيدة على إستخدام الموارد المالية والمادية المتاحة فى الوحدة كما يعتبر أداة من أدوات متابعة سير تنفيذ الخطة الإقتصادية .

ويرتبط التحليل المالي بشكل وثيق بالعلوم الأخرى ، كالمحاسبة التى توفر للمحلل المعلومات العديدة عن واقع نشاط المنشأة ، التى تعتبر ضرورية ولازمة لمعرفة درجة تنفيذ الأعمال المخططة ودرجة الإنحراف ، والبحث عن مسببات ذلك الإنحراف وتقديم التوصيات والحلول للإدارة العليا لاتخاذ الإجراءات المناسبة لمعالجة ذلك . كما يرتبط التحليل بعلم الاحصاء لما يوفره من دلائل ومؤشرات ذات محتوى قيم لإنجاز العملية التحليلية ومن المناسب أن نشير أنه مامن تحليل دون وجود بيانات وإحصاءات دقيقة وواضحة ، إذ على دقتها ووضوحها تتوقف نتائج التحليل التى يتم التوصل إليها فى مجرى العملية التحليلية المستندة على الطرائق والأساليب العلمية .

1 ـ 2 . موضوع التحليل المالى :

تختلف أشكال الوحدات الإقتصادية وتتعدد معها طبيعة أعمالها ، إذ هناك الوحدات التجارية والصناعية والزراعية والخدمية ، وينتمى لكل قطاع نوعى عدد كبير من هذه الوحدات تؤدى كل منها دوراً محدداً فى الإقتصاد الوطنى من خلال القيام بعدد من الأنشطة الإقتصادية لتكملة الدور المرسوم للمنشأة المماثلة لها ، أو المتممة لعملها ضمن سياق القطاع الإقتصادى الذى تنتمى إليه لتشكل البنى الهيكلية للإقتصاد الوطنى .

إن الأنشطة الإقتصادية التى تمارسها كل منشأة أو قطاع على إنفراد تمثل موضوع التحليل المالي من خلال الدراسات التى تتم على البيانات بقصد إنضاج المعلومات وتوضيح مدلولاتها وتركيز الإهتمام على الحقائق التى تكون غير واضحة .

ولذلك فإذا كانت المنشأة تجارية فإن موضوع التحليل يكون عمليات الشراء والخزن والبيع معبراً عنها بوحدة القياس النقدى . أما إذا كانت المنشأة صناعية فيكون موضوع التحليل التغيرات الجارية فى العملية الإنتاجية لإنتاج منتوج معين واحتساب الكلفة للوحدة المنتجة والذى يدخل ضمن نطاق نشاط الوحدة الصناعية . . الخ .

1 ـ 3 . أنواع التحليل المالي :

للتحليل المالي أنواع مختلفه يشترطها موضوع البحث والإستنتاج التي ينفذها المحلل وحجم المشكلة التي يدرسها والوقت الذي تستغرقه العملية التحليلية .

فالتحليل الذي يستند على دراسة البيانات والمعلومات الإقتصادية ـ الإجتماعية لوحدة معينة يسمى بالتحليل الداخلي وبمعنى آخر دراسة الأنشطة الإقتصادية لمشروع منفرد دون المقارنة مع المنشآت الإقتصادية الأخرى التي يرتبط بها المشروع .

إن هذا النوع من التحليل يبقى قاصراً دون مقارنته مع المشاريع والمنشآت الإقتصادية الأخرى التي تشابهها في طبيعة النشاط .

فإذا تمت مثل هذه المقارنة ، ففي هذه الحالة يكون التحليل خارجياً ، ولتوضيح الفكرة الأخيرة الواردة ذكرها . نفترض أن إحدى المنشآت تمارس عملاً تجارياً في إحدى المدن ، ومنشأة ثانية تمارس نفس العمل وفي نفس المدينة ، فإذا قامت إحدى المنشأتين بعملية تحليلية لنشاطها دون أن تقارنه مع المنشأة الثانية فيكون التحليل داخلياً . أما إذا تمت المقارنة فيكون التحليل خارجياً .

وهناك تقسيم آخر للتحليل المالي وذلك من حيث شمولية البيانات والمعلومات المحاسبية والإحصائية للأنشطة الإقتصادية ، فالتحليل الذي يخضع كافة الأنشطة التي يمارسها المشروع للدراسة والبحث يسمى بالتحليل الشامل . أما إذا تمت العملية على نشاط واحد أو جزء من مجموع الأنشطة الإقتصادية للمشروع دون شمول باقي الأنشطة فيطلق عليه التحليل الجزئي ، أو دراسة مؤشر إقتصادي أو بعض منها ، مثل تحليل الربحية ، معدل دوران البضائع ، مصاريف التسويق . . . الخ .

أما إذا تمت العملية التحليلية طبقاً للفترة التي يستغرقها وفترة النشاط فيسمى إما بالتحليل التمهيدي أو بالتحليل الجاري . حيث إذا تمت دراسة الخطط الإقتصادية كمؤشرات معيارية للنشاط لإكتشاف التوقعات المستقبلية له فيسمى بالتحليل التمهيدي أما إذا شملت العملية التحليلة المؤشرات والمعدلات المعيارية ثم النتائج اليومية للنشاط يوماً بعد يوم فيطلق عليه التحليل الجاري .

إن التحليل الجاري يتصف بالشمولية والإستمرارية حيث يؤمن للمشروع المراقبة المستمرة والمتصلة لأعمال المشروع وتقديم البيانات الضرورية وبشكل منتظم لمتابعة التنفيذ وتقييم الأداء . إلا أن هذا النوع من التحليل يحتاج للكادر المتخصص وللجهد والأموال .

وعندما تتم العملية التحليلية على بيانات النتائج النهائية للنشاط وعلى وجه التحديد في نهاية المدة المالية وعند إعداد الحسابات الختامية والميزانية العمومية فيسمى التحليل